المقدمة

1/ مقدمة البحث
2/ مشكلة البحث
3/ تساؤلات البحث
4/ نموذج البحث
5/ أهداف البحث
6/ أهمية البحث
7/ فرضيات البحث
8/ منهج البحث
9/ مجالات البحث
10/ أدوات البحث
11/ صعوبات البحث
12/ الدراسات السابقة
13/ المفاهيم والمصطلحات
14/ تبويب البحث

المقدمة

مقدمة البحث :

تتغير أهداف الدولة ، ووظائفها ، بتغير الأفكار وتطور المجتمعات نتيجة لتفاعل وصراع العناصر المكونة لها ، والتي علي أثرها تتغير الأهداف والاختصاصات والصلاحيات ، بما يجعلها قادرة علي مواجهة التحديات ، ومثلما كان لانتشار الأفكار وقيام الحروب وحركات التحرير تأثير علي أهداف الحكم بانتقاله من مجرد المحافظة علي الأمن والنظام العام إلي تقديم الخدمات العامة . كان من الطبيعي حدوث تغيرات في نظم الحكم وأساليب الإدارة نتيجة لتغيرات كثيرة عالمية وإقليمية وأخري محلية .

فقد أدت التغيرات العالمية التي حدثت في مجال الاقتصاد ، ومجال العلوم والتكنولوجيا ، إلي نموء متزايد للأفكار

والمفاهيم حول الحكم الراشد وقسمة السلطة والثروة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية .
كان من الطبيعي أيضاً حدوث تطور في هياكل الحكم وسلطاته واختصاصاته نتيجة للتغيرات المحلية في السودان ، بسبب ظهور قوة جديدة من التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشركات الاستثمار في مجالات مختلفة ، التي برزت مع تداعيات السلام ، والاتجاه نحو الديمقراطية والفيدرالية ، وتبادل السلطة ، والمطالبة بقسمة الثروة ، وعائدات البترول ، الذي أسهم في دعم الحركة الاقتصادية في السودان ، وأصبح العامل الاقتصادي الأبرز في السودان خلال السنوات الأخيرة . ولقد واجهت أجهزة الحكم المحلي ، مشكلات الفقر ، وضعف البنيات الأساسية والنزاعات ، والاشتباكات القبلية ، وإفرازات الحرب الدائرة منذ 1983م ، والتي تمثل أصعب التحديات التي واجهت أجهزة الحكم المحلي ، إلا أن هذه المشكلات ارتبطت إلي حد كبير بالفجوة في التنمية ، وضعـف الخدمات ، وندرة الموارد . وحتي تلبي المحليات المتطلبات والحاجات المحلية . علي أجهزة المستوي الأعلي تنزيل الصلاحيات والسلطات المالية لأجهزة المستوي الأدني ، لتمكينها من مقابلة التحديات المنتظرة ومواكبة المتغيرات المعاصرة ، فمواردها لا تتناسب والقدر المتاح لوحدات المستوي المحلي في النظم الفيدرالية الأخري ، كما أن الدراسات السابقة لم تستقر علي نموذج معين لموارد دخل المحليات ، بجانب العجز المستمر للمحليات في تقديم التنمية والخدمات ، مما أدي إلي عدم قدرتها ` 1 ءاب التحولات ومقابلة التحديات .

ولهذه الأسباب يتجه الباحث لدراسة وفهم كفاية الموارد وتناسبها للمسئوليات والمهام المحددة لها ، وتحقيقها لتطلعات المواطنين وتحسين مستوي الأداء ، حيث تشكل الموارد المالية ، أساساً لبناء أي مؤسسة وتعدّ عنصراً هاماً وجوهرياً في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وقـد أدركـت كثير من الدول والسودان من بينهـا أهميـة تطبيق اللامركزية من أجـل الاستقـلال الكامـل لمواردها في تحسين الأداء وزيـادة فاعلية الأنشطـة الإداريـة ولـن تغـدو اللامركزيـة الإدارية التـي اتخذهـا السـودان أسلوبـاً للإدارة الإقليميـة ذات اثر وفاعلية ما لم تقترن بلامركزية مالية [1] .

ولهذا يأمل الباحث أن تمكن هذه الدراسة من التعرف علي الموارد المالية لأجهزة المستوي المحلي ومدي توافقها مع المسئوليات والمهام وتكلفة الخدمات ووصولاً إلي هذه الغايات ،

يتناول الباحث هذا البحث خلال أربعة فصول ، حيث يتعرض الفصل الأول لأدبيات البحث ، ويتعرض الفصل الثاني لدراسة الحالة ، ويتناول الفصل الثالث إجراءات البحث الميدانية ، لينتهي البحث بالفصل الرابع الذي يتناول فيه الباحث النتائج والرؤية المستقبلية .

---

(1) الهادي عبد الصمد : (اللامركزية المالية واستراتيجية التنمية المحلية)، مجلة الحكم الشعبي المحلي ، الخرطوم المجلد الثاني ، العدد التاسع يوليو 1974م ، ص 15

مشكلة البحث :

يري الباحث أن المشكلة التي يعالجها [2] ، تتمثل في التالي :

ظلت أجهزة الحكم المحلي عبر كل التشريعات والقوانين المتعددة ، تسعي جاهدة لتؤدي وظيفتها تجاه المجتمع المحلي ، إلا أنها عجزت عن أداء هذه الوظيفة ، التي أنشئت من أجلها ، والخاصة بتقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية .

وذلك بسبب ندرة الموارد علي المستوي المحلي لمقابلة الخدمات الضرورية وفقاً للاختصاصات المحددة لها ، والتي أصبحت في تزايد وتصاعد مستمر بسبب ما يسند إليها من المستويات الأعلي من التزامات دون موارد مصاحبة تمكنها من الاضطلاع بدورها ، وأن المحقق الفعلي من هذه الخدمات لها لا يتوازن مع النتائج المستهدفة والمرجوة .

كما أن هذه الموارد مازالت ضعيفة ، وغير كافية مقارنة بالتكلفة الحقيقية لتلك الخدمات والموارد المستخدمة وقيمتها ، فقد جوز القانون للمحليات مهمة إنشاء المدارس وصيانتها ، وإنشاء المراكز الصحية وصيانتها ، وصيانة الطرق الداخلية الترابية وإنارتها ، وصيانة مصارف المياه ، ومنشآت مياه الشرب ، ودرء خطر السيول ، وغيرها من الاختصاصات ذات التكلفة العالية .

وهذا القدر المحدود من الموارد ، لم يعد بحجم طموحات المواطنين التي تأثرت بثورة الاتصالات والمعلومات ، وسيادة المفاهيم الحديثة ، خاصة في مجال الحقوق والواجبات ، حيث اتجهت رغباتهم وحاجاتهم ناحية رصف الطرق ، والمرافق

التعليمية والصحية المتكاملة الأجهزة ، وإقامة محطات الاتصال ، وكثير من الخدمات ذات التكلفة العالية التي تتجاوز ذلك القدر المحدود من الموارد المتاحة.
فإن العبرة ليست بالتغيرات الهيكلية والتقسيمات الإدارية ، بقدر ما هي ذلك القدر الذي تسمح به السلطات في المستويات الأعلي للكيانات المحلية من إشباع الحاجات المحلية للمواطنين .

تساؤلات البحث :

وبعرض الباحث لمشكلة ، فإن الدراسة تتجه إلي معرفة الإجابة علي السؤال الرئيس التالي :-
كيف يؤدي توفر الموارد المالية إلي الفاعلية ، وتحسين مستوي الأداء ، في ظل المتغيرات المعاصرة ؟
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :-
1/ ما هي الأسباب التي لا تمكن المحليات من ممارسة مسئولياتها واختصاصاتها ؟
2/ هل تنازل السلطة المركزية للمحليات ، بنسبة مقدرة من الضرائب غير المباشرة ، يؤدي إلي كفاية مالية تحقق الأهداف المرجوة ؟
3/ هل النمط الحالي لموارد دخل المحليات ، أسهم في تدني مستوي الأداء والحد من الصرف علي الخدمات ؟
4/ هل توفر الموارد المالية للمحليات ، يمكن من تحقيق الحد المناسب في الخدمات ؟
5/ هـل المـوارد الماليـة الذاتيـة للمحليـات تتناسـب مـع تكلفـة الخدمات وقيمة السلع والمواد ؟
6/ ما هي أسباب ضعف الإنفاق علي خدمات التعليم أو الصحة أو الطرق ؟
7/ ما هي الأسباب التي تجعل موارد دخل المحليات لا تتناسب وتكلفة الخدمات ؟
8/ هل ما تقدمه المحليات ، من خدمات يتناسب مع حجم ورغبات المواطنين ، في ظل التحولات والمتغيرات المعاصرة ؟
9/ كيف يمكن للمحليات ، أن تعمل لكسب ثقة المواطن ، وتوثق إرتباطه بها ؟

نموذج البحث : 4

أولاً : يعالج البحث مشكلة الدراسة باستخدام نظرية الفيدرالية التعاونية Co- operative Federalism Theory ( ) التي تنادي بالتعاون بين أجهزة الدولة علي المستويين الاتحادي والولائي (المحلي) وتنسيق العلاقات في ضوء التوفيق بين المصالح المشتركة بالنسبة للمستويين ، بمفهوم أن العلاقة بين أجهزة الدولة ليست علاقة صراع دستوري أو سياسي ، وإنما هي علاقة تنظيمية تهدف إلي تحقيق مقاصد الدولة العامة ، وبناء علي ذلك فإن علي المحكمة الدستورية النظر في تفسير القوانين وفض النزاعات [1] .

ويتفق النموذج مع نصوص إتفاقية السلام للعام 2005م والخاصة بتعزيز التعاون بين مستويات الحكم وتشجيع تسويات النزعات علي أساس سلمي [2]

ثانياً : كما تعالج مشكلة البحث باعتماد نظرية النظم (Systems Theory) التي توفر إطار عام يساعد علي تجميع العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر علي سلوك المنشأة : وتقوم فكرة النظام علي تأكيد العلاقة بين النظام الكلي وبين الأنظمة الفرعية ، وبين النظام الكلي والبيئة المحيطة .

ويعرف النظام العام بأنه الكيان المنظم والمركب الذي يجمع ويربط بين الأشياء مؤلفاً تركيب موحد في النهاية . فهو يقوم علي فكرة النظام المفتوح (Open System) الذي يتفاعل مع البيئة ويتبادل معها المعلومات [3] فقد أصبح المواطن ينتظر من تلك الوحدات الإدارية مخرجات ترقي إلي طموحاته وتتوافق مع التحولات الحاضرة .

---

(1) محمد النور عبد السلام : دراسات في النظم الاتحادية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص 7 – 13 .

(2) اتفاقية السلام الشامل (بين جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان) كينيا ، 2005 م 9 يناير ، ص 5 .

(3) سعيد المصري : أساسيات في دراسة الإدارة العامة ، دار المريخ للشر ، القاهرة ، ص 168 .

أهداف البحث : 5

الأهداف الأساسية :

إمكان إيجاد صلاحيات مالية تؤدي إلي الفاعلية الإدارية وتتوافق مع التطورات التي حدثت نتيجة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية مع الوضع في الاعتبار ، فحص ملاءمة الدعم المركزي والولائي للمحليات .

الأهداف الفرعية :

1/ دراسة حجم الموارد المالية للمستوي المحلي القاعدي وقياسها بحجم المسئوليات والاختصاصات المسندة إليه من السلطة المركزية و الولائية .

2/ دراسة العلاقة المالية بين المركز والولايات والمحليات .

3/ دراسة العلاقة بين موارد الدخل للمحليات وبين مستوي الأداء .

4/ دراسة العلاقة بين موارد الدخل المخولة لأجهزة الحكم المحلي وبين تكلفة الخدمات وقيمتها .

5/ دراسة العلاقة بين موارد الدخل المتاحة للمحليات وبين تطلعات وحاجات المواطنين .

6/ دراسة العلاقة بين النمط الحالي للموارد الذاتية للمحليات والحد من الصرف علي الخدمات والتنمية المحلية .

7/ إلقاء الضوء علي أهمية توفر موارد دخل للمحليات لتحقيق الخدمات والتنمية المحلية ، دون التوسع في فرض الضرائب والرسوم علي المواطن .

أهمية البحث :

1/ الأهمية العلمية :

إضافة معلومات جديدة إلي الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة . تؤدي إلي إثراء موجودات المكتبة في مجال إدارة الحكم المحلي ، إذا ما قيض لهذه الدراسة النشر .

2/ الأهمية العملية :

مساعدة الباحثين والمهتمين والعاملين في إدارات أجهزة الحكم المحلي ومتخذي القرارات في المستويات الإدارية الأعلي في تبني سياسة وآلية عمل أو اتخاذ قرارات حيال موارد الدخل

للمحليات يمكن أن تطبق عملياً وتؤدي إلي رفع مستوي الأداء العام للمحليات .

فرضيات البحث :

يود الباحث اختبار الفرضيات التالية :-

1/ هناك علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين توفر الموارد المالية وأداء المحليات .

(فكلما تنازلت الحكومة المركزية أو الولائية ، عن بعض المــوارد للأجهزة في المستوي المحلي ، كلما أتاحت فرص أكبر للمحليات ، في تحقيق أهدافها بفاعلية)

2/ إن التغول المركزي والولائي للموارد المالية للمحليات أدي إلي عدم قدرة المحليات لمقابلة التزاماتها .

(بسبب محدودية الموارد المالية والتغول المركزي والولائي لها ، وبسبب التكلفة العالية للخدمة ، وأداء النشاط وقيمته)

3/ إن السلطات المالية الحالية للمحليات والمقدرات غير ملاءمة لمتطلبات التطور في ظل المتغيرات الحاضرة .

(إن عجز الموارد عن مقابلة تحقيق الخدمات الضرورية ، بسبب قلتها وضعف عائدها ، أدي إلي عدم تحقيق طموحات المــواطن ، مما اضعف علاقته وانتماءه بأجهزة الحكم المحلي) .

منهج البحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث علي المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة .

أولاً : المنهج الوصفي : (Descriptive Method)

لقد اعتمد الباحث في بحثه ،علي المنهج الوصفي التاريخي الاستقرائي الذي يسعي إلي وصف خصائص ظاهرة معينة ، أو موقف محدد أو قضايا اجتماعية تمت دراستها من قبل ، وذلك من أجل الوصول إلي مجموعة من النتائج التي تصف الظاهرة موضوع الدراسة ، وتحدد خصائصها ، حيث تناول الباحث بياناته الأولية (Primary Data) من خلال الاستبانة والمقابلة والملاحظة ، وهي من الأدوات التي يتيحها هذا المنهج في جمع البيانات [1] .

ونسبة لاعتماد المنهج علي اختيار عينات ممثلة للمجتمع فقد أخذ الباحث بالعينة العشوائية الطبقية لتباينها وتفريغها وتحليلها واستخلاص النتائج .

وقد أخذ الباحث البيانات الثانوية(Secondary Data) من أدبيات محلية شرق الجزيرة وقد إطلع الباحث علي ما هو متاح من السجلات والملفات ذات الصلة بموضوع البحث

ثانياً : منهج دراسة الحالة : (Case Study)

يعد منهج دراسة الحالة من أكثر مناهج البحث العلمي استخداماً ، حيث يستخدم في شتي مجالات العلوم الاجتماعية ويطلق أسلوب دراسة الحالة ، علي ذلك الأسلوب الذي يتجه إلي جميع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة ، سواء كانت فرداً ، أو مؤسسة ، أو نظاماً اجتماعياً ، أو مجتمعاً محلياً ، وهو يقوم علي أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة ، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها [2] وباستخدام هذا المنهج تناول الباحث التطور الإداري لمحلية شرق الجزيرة علي النحو التالي :

1/ السكان والجغرافيا
2/ النشأة والتطور
3/ الهيكل والعلاقات
4/ القوانين والأوامر المحلية

(1) نعمات محمد الدمرداش : البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005م ، صـ 281 ـ 282
(2) عبد الرحمن أحمد عثمان : مناهج البحث العلمي ، وطرق كتابة الرسائل الجامعية ، دار جامعة أفريقيا للنشر ، الخرطوم ، 1995م ، ص 73

تحديد ثلاث مجالات وهي على النحو التالي :-

أولا : المجال المكاني

تحصر الدراسة مجتمع البحث على محلية شرق الجزيرة بولاية الجزيرة ، كنطاق يجري فيه الباحث دراسته ، ويمكن الرجوع لخريطة الجغرافية في مدخل هذه الدراسة .

ثانياً : المجال البشري

يقتصر هذا المجال علي مجتمع ، وعينة الدراسة ، ومن يجري عليهم البحث .

1/ مجتمع الدراسة

ويقصد به المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى البحث أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بمشكلة البحث .

ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من أعضاء الجهاز التشريعي وأعضاء الجهاز التنفيذي ، بمحلية شرق الجزيرة .موضوع الدراسة ، والذي بلغ حجمه 1710 مفرده منها 1160 مفرده تمثل الجهاز التنفيذي ، وتشكل نسبة 68.8% من حجم المجتمع ، و 550 مفرده تمثل الجهاز التشريعي ، وتعادل نسبة 32.2% من حجم المجتمع الأصلي ، وقد تم حصر مجتمع الدراسة ، استنادا على سجل الوظائف برئاسة المحلية ، والسجلات بالوحدات الإدارية التابعة لها ، مع استثناء المؤقتين نظرا لفترة عملهم الجزئية ، ودخولهم مجال العمل حديثاً .

2/ نوع العينة :

لتباين مجتمع البحـث في آرائه ووظائفه اعتمد الباحث العينة العشوائية الطبقية (Stratified Sample) والتـي من خلالها قام الباحث بتقسيم المجتمع إلي جماعـات وطبقـات شملـت عـدد من التشريعين والتنفيذيين ، وقام الباحـث باختيـار عـدد من كل طبقة يناسب حجمها الحقيقي في المجتمع الأصلي .

3/ حجم العينة :

تم تحديد حجـم العينة بعدد 350 مفرداً ، اعتمادا علي جدول تحديد حجم العينة من مجتمع معين ، [illegible] وضعه بعض الباحثين لتحديد حجم العينة عند معرفة حجم [illegible] تمع بناء علي

ما ورد في كتاب أحمد بدر " مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات [1] وكتاب " Sekaran , "Research Methods For Business " [2] وذلك وفقاً لمعادلات إحصائية لحساب أحجام العينات المناسبة ، وعلية تكون نسبة حجم العينة إلى حجم المجتمع كالتالي : -

حجم المجتمع	1170 مفرداً
حجم العينة	237 مفرده من الجهاز التنفيذي
	113 مفرده من الجهاز التشريعي
الجملة	350

نسبة حجم العينة إلي حجم مجتمع الدراسة تعادل 20 %

ثالثاً : المجال الزمني

يحدد البحث الفترة من 1991م إلي 2010م كمدى زمني للدراسة وذلك للاعتبارات التالية : -

1/ صدور العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالحكم المحلي حيث صدر قانون الحكم المحلي لسنة 1991م وقانون الحكم الشعبي المحلي سنة 1995م وقانون الحكم المحلي الإطاري سنة 1998م وقانون الحكم المحلي سنة 2003م . وقانون الحكم المحلي لولاية الجزيرة سنة 2006م .

---

(1) أحمد بدر : مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988م ، صـ 185 - 186

(2). Sekaran , Research Methods For Business : Askill Building Approach , John wiley and sons , Inc , 1992 , P. 82

2/ صدور مراسيم دستورية مثال المرسوم الدستوري العاشر لسنة 1993م والخاص بتقسيم الولايات ، 11 وم الثاني عشر سنة 1995م والخاص بقسمة الموارد .

3/ صدور دستور جمهورية السودان لسنة 1998م والدستور الانتقالي سنة 2005م

4/ انعقاد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات مثل اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل 1997م، المؤتمر القومي للمحليات في أبريل 2000م ، ورشة تطوير قدرات الحكم المحلي في مارس 2003م ، واتفاقية نيفاشا في يناير 2005م .

5/ حدوث التغيرات العالمية والمحلية التي أفرزت مفاهيم جديدة حول الحكم الراشد وقسمة السلطة والثورة . وأن ثورة

المعلومات والاتصالات قد فرضت نفسها في هذا العقد الأخير في القرن الماضي ، وكان من نتائجها حدوث تغيرات في أساليب الحياة المعاصرة ، شملت البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكان لهذه الفترة عظيم الأثر المتمثل في :

1/ ترسيم النظام الاتحادي كأساس للحكم وتوزيع السلطة وتحقيق المشاركة الشعبية .

2/ الحاجة لتنزيل موارد لدعم الخدمات المحلية وتحقيق قسمة الثروة .

3/ اتساع نطاق اختصاصات ومسئوليات المحليات حيث نالت المحليات سلطات سياسية وتنفيذية ومالية .

4/ زيادة حاجة المواطن للإنفاق علي الخدمات والمرافق العامة .

5/ مراعاة الجودة وحسن المواصفات عند تقويم الخدمة أو تأهيل المرافق .

6/ التأكيد علي أهمية المحليات كمستوي قاعدي للحكم الفيدرالي في تحقيق دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، والاجتماعي في السودان .

7/ اختيار الباحث لموضوع الدراسة حيث طبيعة عمل الباحث كضابط حكم محلي جعله يلتمس حاجة هذه المحليات لموارد إضافية ، وذلك للمسئوليات الكبيرة التي أسندت إليها من المستوى المركزي والولائي ، والتكلفة المتصاعدة لقيمة الخدمات والمواد ، في ظل المتغيرات المعاصرة , السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والتكنولوجية .

أدوات البحث (Tools of Research)

تمثل أدوات البحث ، الأساليب التي يستخدمها الباحث لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته واخ 12 وضة . وقد استعان الباحث بالأدوات التالية :-

أولا : الاستبانه (Questionnaire)

تم تصميم استبانه ، (انظر الملحق رقم (1) بغرض الحصول على البيانات المطلوبة للتحليل في إطار المحاور الثلاثة للدراسة ، ولقد ركز الباحث ، علي وضع الأسئلة بحيث تغطي افتراضات ، وأسئلة البحث ، بالاعتماد على مقياس ، ليكرت (Likert Scal) الخماسي وهي طريقة يطلب فيها من المبحوث أن يختار إجابة من خمس إجابات متدرجة ، علي النحو التالي :

موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق مطلقاً .

كذلك اطلع الباحث علي العديد من البحوث والدراسات السابقة التي استخدمت الاستبانه كادة لجمع البيانات , جعلت الباحث يكون الاستبانه من قسمين كالآتي :

1/ القسم الأول :

وتضمن المعلومات العامة , المتعلقة بخصائص وسمات مجتمع البحث من حيث الوظيفة ، والعمر ، والمؤهل العلمي ، والخبرة في مجال العمل

2/ القسم الثاني :

واحتوى هذه القسم على العبارات وفق محاور الدراسة الثلاثة والخاصة بالعلاقة بين توفر الموارد المالية وبين مستوى الأداء ، وتكلفة الخدمات ، وطموحات المواطنين .وقد جرى توزيع 350 إستبانه على مجتمع الدراسة ، عن طريق التسليم باليد ، شملت أعضاء الجهاز التشريعي ، وأعضاء الجهاز التنفيذي ، وقد بلغ عدد الاستبانات المعبأة 330 استبانه ، وباقي الاستبانات لم يتمكن الباحث من الحصول عليها

صدق وثبات أداة البحث :

لقد تم عرض الاستبانة كأداة لجمع البيانات في صورتها الأولية ، وقبل استخدامها ، على مجموعه من المحكمين من اختصاصي الإدارة ، والإحصاء بغرض المراجعة ، والتصويب ، وقد أدلوا بآرائهم في الإدارة من حيث الشكل ، والصياغة ، ومدى توافقها للمحاور وفروض البحث وأهدافه وهم :

1/ بروفيسور أحمد إبراهيم أبوسن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

2/ بروفيسور علي عبد الله الحاكم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

3/ الدكتور بسام يونس إبراهيم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

4/ الدكتور عرفه جبريل أبو نصيب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وقد قام الباحث بالتعديلات التي اقترحها المحكمون ثم عرضت في شكلها النهائي على مفردات مجتمع البحث .

ثانياً المقابلة . (Interview)

بالإضافة للاستبانة لجمع البيانات ، استخدم الباحث أداة المقابلة ، أجرى بعض المقابلات الانتقائية مع عدد من القيادات الشعبية ، والتنفيذية ، من ذوى الصلة بأعمال وأنشطة المحلية ، والذين نمت لديهم خبرات تراكمية في هذا المجال ، انظر الملحق رقم (2) ، وذلك عبر مقابلة شخصية وجهاً لوجه (Face

to Face Interview) ومقابلة شخصية عبر التلفون (Telephone Interview) وقد أفادت هذه الإدارة الباحث من الاتصال المباشر بالمسئولين واخذ البيانات منهم مما سهل علي الباحث جمع أكبر قدر من البيانات .

ثالثاً : الملاحظة

بحكم عمل الباحث ، كضابط حكم محلي ، تمكن الباحث ، من خلال الملاحظة بدون مشاركة (Non – participant Observation) من ملاحظة الأفراد والعاملين و العمـلاء (التجار) أو رؤساء المصالح الأخرى ، وذلك دون الحديث معهم ، فيما يقومون به من أعمال ونشاط ، وما يدلون به من أقوال ومناقشات .
كما شارك الباحث بحكم وضعه ، عن طريق الملاحظة بالمشاركة (Participant Observation) في عدد من الاجتماعات واللجان .

ومن خلال هذه الملاحظات تعرف الباحث على تزمر العاملين من تأخير مستحقاتهم ، وعدم إيفاء المحلية بالتزاماتها المالية نحو التجار وترددهم لسداد مطالبات تتعلق بالمواد البترولية ، والأدوات المكتبية ، والإيجارات والنقل الميكانيكي ، وأخري خاص بالوحدات الحكومية مثال : مطالبات التأمينات الاجتماعية

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث لأغراض هذه الدراسة ما يـ
1/ الإحصاء الوصفي : وذلك لوصف حقائق مجتمع الدراسة والتي يعبر عنها الباحث بيانات إحصائية بجداول معينة .
2/ الإحصاء التحليلي والذي يعني باستنباط أو استخلاص بعض النتائج عن المجتمع موضوع الدراسة،وذلك باستخدام مربع الكاي (Chi - square) وهذا الأسلوب لتأكيد مدي وجود علاقة بين ظاهرتين من خلال حصر ومعرفة التكرارات ، وتحديـد الفرق بين هذه التكرارات وذلك من خلال استخدام برنامج (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Scienses) في التحليل ، باعتباره من البرامج التي تستخدم في مجال العلوم الاجتماعية لإجراء المعاملات الإحصائية المطلوبة .

صعوبات البحث :

واجهت الباحث أثناء إعداد هذا البحث ، بعض الصعوبات المتمثلة في التالي :-

1/ صعوبة الحصول علي البيانات المتعلقة بإداء المحلية ، وبصفة خاصة البينات ذات الطابع المالي ، في الفترة التي يغطيها البحث.

2/ عدم توفر الملفات ، التي تضم البيانات المطلوبة التي توضح وضع المحلية في أشكالها القانونية السابقة مثل أوامر التأسيس .

3/ عدم التنسيق بين الوزارات ومراكز المعلومات لتحديد البيانات المطلوبة .

4/ عـدم التفـرغ الكامـل للبـاحث أدي إلـي صـعوبة الحركـة ، للحصول علي البيانات التي يتطلب جمعهـا مسـحاً ميـدانياً يحتـاج إلي الوقت والمال .

الدراسات السابقة :

لقـد تبـاينت الدراسـات السـابقة المهتمـة 15 بكزيـة مـن حيـث الموضوعات ووجهات النظر

اتضح ذلك للباحث بعد إجراء مسح لمكتبات عدد من الجامعـات حـول الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث ، وقد ساعدت هذه الدراسـات في بلورة مشكلة البحث وتطوير أسئلته وتحديـد موضـوعه ، وتمثلـت هذه الدراسات حسب ترتيبها التصاعدي في الآتي :-

1/ دراسة عبد الرحمن محمد قيلي :

(1979 م ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)

بعنوان : مالية الحكم المحلي في السودان

ركزت هـذه الدراسـة علـي تقييـم ومناقشـة مصـادر إيـرادات أجهـزة الحكم المحلي

بعرض خـاص للضـرائب المباشـرة والرسـوم المحليـة والاختصاصـات الدعم المركزي بينما يتنـاول البحـث الحـالي إمكانيـة إيجـاد سـلطات مالية كافية للمحليات تناسب حجم المسئوليات وتكلفة الخدمات فـي ظل المتغيرات المحلية والعالمية .

2/ دراسة أحمد سالم محمد :

(1984م ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)

بعنوان مالية مجالس الحكم المحلي بمديرية الجزيرة

تناولت هذه الدراسة الضرائب الذاتية وكيفية استنباط طرق للحصول علي أكبر قدر من العائد الضريبي بإعادة تقدير العقارات والمساكن وتحفيز المشائخ بينما يتناول البحث الحالي إمكانية منح سلطات مالية كافية تمكن من رفع مستوي أداء المحليات

3/ دراسة هدي حمد وقيع الله :
(1988 جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : خدمات مجالس الحكم المحلي في السودان بتركيز علي خدمات مجالس المناطق بالعاصمة القومية للفترة من 1971م إلي 1985م
غطت هذه الدراسة المرافق العامة والإهمال الذي صاحبها والآثار السلبية التي ترتبت علي ذلك ، بينما ركز البحث الحالي علي ندرة الموارد المالية وأثرها علي أداء مجالس الحكم المحلي .
4/ دراسة إبراهيم عبد الله آدم :
(1989 م ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : ميزانية الحكم المحلي في السودان ، دراسة حالة لمجلس منطقة الفاشر 16
ركزت هذه الدراسة علي عرض وتحليل خصائص الموازنة العامة والملامح الرئيسة لها ، بينما ركز البحث الحالي علي ندرة الموارد المالية للمحليات وأثرها علي مستوي الأداء في اتجاه البحث عن موارد تلبي حاجات المواطنين في ظل المتغيرات المعاصرة
5/ دراسة عزت خميس علي بدران :
(1991 م ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، دكتوراه)
بعنوان : العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية بالتطبيق علي نشاط التعليم والصحة في جمهورية مصر العربية .
ركزت هذه الدراسة علي دراسة هيكل الإدارة المركزية بالتطبيق علي نشاط التعليم والصحة في مصر لمعرفة مدي إمكانية نقل اختصاصاتها إلي المحليات ومعرفة درجة تفضيل المركزية أو اللامركزية في المنظمات الحكومية والمشاكل المرتبطة بها .
بينما يتناول البحث الحالي موضوع المحليات في إطار الحكم الاتحادي وإمكانية إيجاد صلاحيات مالية تتناسب مع حجم المسئوليات وتكلفة الخدمات في ظل المتغيرات المعاصرة .
6/ دراسة أبكر ناصر محمد :
(1991م ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : المركزية والمالية الإقليمية والعلاقات التمويلية الإيرادات وفجوة المصروفات دراسة حالة إقليم دارفور في الفترة من 1980 م إلي 1990 م
غطت هذه الدراسة واقع العلاقة بين المستويين المركزي والإقليمي بينما غطي البحث العلاقة بين ندرة الموارد المالية

وأداء المحليات كما ركزت هذه الدراسة علي إقليم دارفور بينما ركز البحث الحالي علي محلية شرق الجزيرة بولاية الجزيرة

7/ دراسة عبد الله إسماعيل محمد :

(1993 ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)

بعنوان : الاتحادية والإقليمية في السودان ، تجربة ولاية جنوب كردفان الفترة من 1980 م إلي 1991م

ركزت هذه الدراسة على تقييم تجربة الحكم الإقليمي بينما ركز البحث الحالي على تجربة الحكم الإتحادي و[illegible]17" موارد المالية للمحليات وأثر ذلك على الأداء .

8/ دراسة حمدان رشيد عبد الله الجمال :

(1997م ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، إدارة عامة ، دكتوراه)

بعنوان : دور الإدارة المحلية في تمويل التنمية في الأردن

نطاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة المجالس المحلية من حيث مصادر التمويل والتقسيم الإداري للمجالس وشروط أهلية الأعضاء . بينما يتناول البحث الحالي الكفاية المالية وأثرها على إدارة المحليات .

9/ دراسة إبراهيم علي الزين :

(1998م ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، إدارة عامة ، ماجستير)

بعنوان العلاقات المالية بين الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي للفترة من 1971م إلى 1991م .

غطت هذه الدراسة العلاقة المالية بين المستويات الإدارية وتناولت المشاكل والمعوقات خلال فترة الحكم الشعبي المحلي والإقليمي بينما غطى البحث الحالي أثر ندرة الموارد المالية على أداء المحليات .

10/ دراسة برير الطيب علي :

(1999 م ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، إدارة عامة ، ماجستير)

بعنوان : تمويل الخدمات بمحليات أمدرمان للفترة من 1995م إلي 1998م

ركزت هذه الدراسة علي المشكلات التي تواجه المحليات ومعوقات العمل في المجالات المختلفة . بينما يتناول البحث الحالي أثر ندرة الموارد المالية علي الأداء المحليات .

11/ دراسة خديجة عبد الله ناصر :

(1999م ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، إدارة عامة ، دكتوراه)

بعنوان أثر الإدارة المحلية علي التنمية في الجمهورية اليمنية بالتطبيق علي محافظة حضرموت ، الفترة من 1990 إلي 1997م

ركزت هذه الدراسة على الدور الذي ظلت تلعبه مؤسسات الإدارة المحلية في التنمية . وإمكانية ترشيد أداء أجهزة الإدارة المحلية كأداة للتنمية الإقتصادية الإجتماعية والسياسية .
بينما يتناول البحث الحالي موضوع الكفاية المالية للمحليات حتى تتوافق مع حاجات المواطنين وتكلفة الخدمات .

12/ دراسة عبد المنعم محمد أحمد :

(2001م ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : توازن العلاقات بين المستويين الاتحادي والولائي في السودان دراسة حالة جنوب دارفور الفترة 1991م إلى 1998م .

نطاق الدراسة :

غطت هذه الدراسة واقع العلاقات الإدارية والمالية بين المستويين الإتحادي والولائي ومدى توازنها وأثر ذلك على المشاركة السياسية بينما غطى البحث الحالي العلاقة بين الكفاية المالية ومستوى أداء المحليات .

13/ دراسة عواطف جديد محمد عجيب :

(2002م ، جامعة الخرطوم ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : المحليات ودورها في التنمية الريفية بالتركيز على محليتي المجلد وأبوزبد ولاية غرب كردفان الفترة 1989م إلى 1999م .

تناولت هذه الدراسة أهمية دور المحليات في تحقيق التنمية الريفية والمشكلات التي تعترض هذا الدور بينما يتناول البحث الحالي الكفاية المالية وأثرها على مستوى الأداء بما يمكن المحليات من مقابلة قيمة تكلفة الخدمات وحاجات المواطنين .

14) دراسة معاذ عبد الله بلال :

(2004م ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، إدارة عامة ، ماجستير)
بعنوان : أثر المحليات على تنمية موارد الخرطوم بالتركيز على محلية بحري في الفترة من 1991م إلى 2004م .
تناولت هذه الدراسة الضرائب والموارد المالية الذاتية والعوائق والصعوبات التي تواجه عملية تحصيلها .
بينما يتناول البحث الحالي إمكانية إيجاد صلاحيات مالية تؤدي إلى الفاعلية الإدارية وتتوافق مع التطورات التي حدثت محلياً وعالمياً

التعليق على الدراسات السابقة :

بالإضافة إلي اختلافات وجهات النظر التي ورد ذكرها حول الدراسات السابقة فإن الباحث يعلق على هذه الدراسات بالتالي :

1/ كل الدراسات السابقة ليس بها دراسة واحدة تتحدث عن علاقة الكفاية المالية بمستوى الأداء .
2/ كل الدراسات السابقة ليس فيها دراسة واحدة توصلت إلي اقتراح أو نموذج لموارد وسلطات مالية تمكن المحليات من القيام بمهامها ومسئولياتها بفعالية في ظل ارتفاع قيمة الخدمات وحاجات المواطنين المتصاعدة .
3/ توصلت أغلب الدراسات السابقة إلى نتيجة مؤداها أن فشل الأنظمة اللامركزية وخاصة المستوى القاعدي لها في تحقيق الخدمات والتنمية يعود إلى ضعف الموارد المالية .
4/ ركزت معظم الدراسات السابقة على عدم عدالة التقسيم بين المركز والولايات والمحليات وكذلك الصعوبات والمشاكل التي تواجه تحصيل الإيرادات الذاتية أو الضرائب المباشرة .
ومن ناحية أخرى فإن الدراسة قيد البحث تنفرد بما يلي :
1/ إظهار قائمة للموارد والعلاقات المالية في المستويات الإدارية المختلفة لنظم ونماذج فيدرالية عالمية .
2/ تناول أثر إضافة بعض الموارد القومية ونسبتها لموارد دخل المحليات ، وأثر ذلك على مستوى الأداء وكسب رضا المواطنين عن طريق تقديم أفضل الخدمات
3/ تعرضت الدراسة لأداء محلية شرق الجزيرة ، بولاية الجزيرة ، شملت السكان والجغرافيا ، والنشأة والتطور الإداري ، والهيكل والعلاقات التنظيمية ، والقوانين والخدمات والتنمية .
علاوة على ما تقدم فإن الدراسات السابقة أفادت الباحث في تعميق رؤاه النظرية بشأن موضوع بحثه ، وساعدته في معرفة العديد من الإجراءات الشكلية والمنهجية

المفاهيم والمصطلحات :

تكون للعبارات أدناه المعاني الموضحة أمام 20 ها في هذا البحث وهي :

1/ المركزية : (Centralization)

تعني قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على الحكومة المركزية في العاصمة دون مشاركة ما من هيئات أخرى ، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة ولا محل في هذا النظام لمجالس إقليمية أو محلية منتخبة ، فالموظفون في الأقاليم هم عمال السلطة المركزية .

2/ اللامركزية : (Decentralization)

ورد في تقرير الأمم المتحدة (*) أن المقصود من إصطلاح اللامركزية هو نقل السلطة على أساس جغرافي سواء عن طريق تفويض تلك السلطة للوحدات الإقليمية التابعة لمصلحة

مركزية واحدة أو عن طريق التمويل لوحدات الحكم المحلي أو لأي أجهزة أخرى منشأة بقانون [1]

3/ الفيدرالية : (Federalism)

الفيدرالية أو الحكم الاتحادي من أساليب الحكم المتنوعة يرتبط بمبدأ تقسيم السلطة
والمسئولية والثروة بين أجهزة الدولة الثلاثة (التشريعية ـ التنفيذية ـ القضائية) ومن ثم توزيعها راسياً وأفقياً بين المستويات الإدارية المختلفة في البلد المعين [2]

4/ الحكم المحلي : (local Government)

يمكن تعريف الحكومات المحلية بأنها الهيئات والأجهزة الإدارية والتنفيذية أياً كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها القائمة في إطار الدولة في مستوى أدنى مستوى الحكومة القومية (المركزية) في إطار الدولة الموحدة ، وأدنى من من مستوى حكومة أحد الجمهوريات أو الولايات التي تتكون منها الدولة الفيدرالية [3]

(*) تقرير الأمم المتحدة : بعنوان (اللامركزية للتطور القومي والمحلي) نيويورك ، 1965م صفحة 88ـ90

(1) الهادي عبد الصمت : (اللامركزية وقضية بناء الدولة الحديثة) ـ مجلة الحكم الشعبي المحلي ، الخرطوم العدد الرابع ، يناير ، 1973م ص 3

(2) محمد أحمد داني : (الفيدرالية مفهومها وخصائصها والآثار المترتبة على تطبيقها في السودان) مجلة الحكم المحلي ، الخرطوم العدد الثاني ، مارس ، 1993م ص 5 .

(3) حسن أحمد توفيق : الإدارة العامة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1978 ، ص 65 ـ 66 .

5/ معايير الأداء : (Criteria of Performance)

المقاييس النموذجية التي يسترشد بها أو ينم تقييمها على أساس الأداء

6/ المستوى : (Standard)

المستوى هو القاعدة التي تستخلص من السوابق والممارسة أو من الدراسة التحليلية وتوضع كأساس للمطابقة أو المقارنة في التنفيذ أو القياس عليه أو الحكم
بمقتضاه على القدرة أو الكمية أو المدى أو القيمة أو النوع [1] .

7/ الأداء (Performance)

هو النتيجة أو الحصيلة التي تسعي المؤسسات والشركات والمرافق الحكومية إلي تحقيقها والوصول إليها

8/ الكفاية : (Efficiency)

فهي تعني الوفورات المالية التي لها قدرة علي مقابلة الالتزامات

التي يحين أجل الوفاء بها ، أي قابليـة الأمـوال للالتزامـات والـتي تنتج من سـهولة الحصـول علـي العـائد المـادي أو بزيـادة رؤوس الأموال ، أو إضافة مصادر إيرادية وضريبية [2]

9/ الموارد (Resources)

هي الوسائل المستخدمة في صنع السلع وتشبع الرغبات الإنسانية ، وقد تكون الموارد طبيعية أي إن الطبيعة هي التي زودتنا بها أو قد تكون إنسانية وهي التي تتمثل في طاقاتنا الذهنية والعضلية وقد تكون زمنية وهي التي تتمثل في الوقت الذي تحت تصرفنا وكل نوع من هذه الأنواع الرئيسية للموارد نادر بالنسبة للحاجة إليه وندرة هذه الموارد تؤدي بدورها إلي ندرة السلع والخدمات .

10/ الضريبة (Tax)

هي مبلغ من المال يدفعه الفرد للدولة بصفة جبرية مساهمة منه في الأعباء العامة

---

(1) أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، ط 1 ، دار الكتاب المصري القاهرة ، 1984م ، ص 25 وص 55 وص 128 وص 156 وص 375 .

(2) ع . خ (الغايات والوسائل في الإدارة العامة) مجلة الحكم الشعبي المحلي ، الخرطوم العدد الرابع ، يناير ، 1973م، ص 9 .

11/ الرسم (Fee)

هو المبلغ الذي تحصل عليه الدولة والهيئات [illegible] مقابل الخدمات العامة لصالح المواطنين [1]

12/ الضرائب المباشرة (Direct Taxes)

وهي الضرائب التي تفرض علي ذات وجود الثروة (رأس المال أو الدخل) وهي تحت يد الممول ، وتعدّ الضريبة مباشرة أيضاً إذا كان من المستحيل نقل عبئها ، أي أن لا يتحملها شخص آخر لذا فإن الممول في هذه الحالة يسمي (دافع الضريبة)

13/ الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)

وهي الضرائب التي تفرض بعد تتبع عناصر الثروة (رأس المال أو الدخل) في تداولها واستعمالها ، أي تمثل في جوهرها ضرائب علي التداول الإنفاق

والاستهلاك ، بمعني أنه لا يتم فيها تتبع عناصر الثروة وهي تحت يد الممول ، كما في الضرائب المباشرة ويمكن في الضرائب غير المباشرة نقل عبئها إلي شخص آخر غير دافع الضريبة والذي يسمي في هذه الحالة متحمل عبء الضريبة [2]

14/ الإيرادات القومية : (National Revenues)

تشمل الإيرادات البترولية ، والإيرادات غير البترولية والتي تشمل أرباح وفوائض الهيئات العامة ، والشركات الحكومية ، وعائد

الاستثمارات الحكومية ، وعائد بيع أصول الدولة ، وعائد الخصخصة . وغيرها من الموارد التي تقع تحت إشراف السلطة المركزية .

15/ القيمة المضافة : (Value – Added)

هي القيمة التي يضيفها أي منتج لمواده الخام ، أو لمشترياته قبل أن يقوم ببيع
السلعة ، أو الخدمة الجديدة ، وهي بمعني آخر تعني أو تساوي الأجور بالإضافة
للأرباح ، وتساوي أيضاً الإنتاج مضافاً للإنتاج [3]

(1) هانو جوهانس وأندرو روبرتسن : ترجمة نبيه غطاس : معجم مصطلحات الإدارة ، مكتبة لبنان بيروت ، 1972 ، ص 46

(2) محمد عبد الحليم محمد : المالية العامة في الدولة الإسلامية ، ط 1 ، المطبعة العسكرية ، الخرطوم ، 1995م ، ص 209 ـ 210

(3) عبد القادر محمد صالح : (اثر تطبيق القيمة المضافة علي موارد المحليات) ، المؤتمر القومي للمحليات ديوان الحكم الاتحادي ، الخرطوم ، 1987م ، ص 1

16/ تنمية المجتمع (Community Development) :

عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد الـ 23 ، وجماعاته وتوجيههم للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية ، بأساليب ديمقراطية ، لحل مشكلات المجتمع ، ورفع مستوى أبنائه اقتصادياً ، واجتماعياً وثقافياً ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة .[1]

17/ المشاركة السياسية (Political Participation) :

هي كل نشاطات الأفراد ، أو الجماعات التي تؤثر في إنتقال السلطة من مجموعة إلى أخرى ، وكل نشاط يتعلق بمراقبة السلطة ومحاسبتها بالإضافة إلى كل أنواع الأفعال والممارسات التي يقوم بها أفراد المجتمع بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضع السياسات في مختلف مستوياتها .

18/ العولمة :

ولهـا معنيان متباينـان ، المعنـى الأول بمعنى العالميـة للكلمـة الإنجليزيـة (Universalism) الانفتاح على الآخر في التجارة الحرة ، وفي الأخذ والعطاء والمشاركة .

أما المعنى الثاني وهو المعمول به ، بمعنى الهيمنة أو الاستعمار الحديث للكلمة (Globalization) والتي تعني القمع والإقصاء بكل خصوصية وإختراق الآخر وسلب هويته ، فهي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولم الشيء أي جعله عالمياً .

19/ أما العلمانية (Secularism) :

فهي لا تعني العلم ولا تنسب إليه ، فالمصطلح الإنجليزي للعلمانية اللادينية أي بمعنى المذهب الدنيوي ، وليس بمعنى الإلحاد ، ولكن بمعنى إقامة حياة بعيدة عن الدين أي فصل الدين

عن الدولة . حيث تقول دائرة المعارف البريطانية في معنى (Secularism) بأنها حركة اجتماعيه تهدف إلى صرف النظر عن الاهتمام بالآخرة والاهتمام بالحياة الدنيوية فقط [2]

(1) أحمد زكي بدوي : مرجع سبق ذكره ، ص 28 ـ 53
(2) مصطفى عبده محمد خير : مسرحية (11) سبتمبر مازالت مستمرة ، الصحافة ، الخرطوم العدد 4955 2007 ، 31 / يوليو ، ص 9 .

تبويب البحث :

يشتمل هذا البحث بجانب مدخل 24 سة والكلمات الافتتاحية ، على المقدمة وأربعة فصول هي : -

1/ المقدمة : -

وتتناول مقدمة البحث ومشكلة البحث ، وأسئلته ، ونموذج البحث ، وأهدافه وأهميته ، وفرضيات البحث ومنهجه ، ومجالاته وأدواته ، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وصعوبات البحث ، والدراسات السابقة ثم المفاهيم والمصطلحات وتبويب البحث .

2/ الفصل الأول : أدبيات البحث

ويشتمل على ثلاثة مباحث وهي :-

حدود وأبعاد الإدارة العامة ، والإدارة العامة المتغيرات والمسئوليات ، ونمازج مقارنة لموارد الإدارة العامة .

3/ الفصل الثاني : دراسة الحالة

ويشمل مجتمع البحث وفيه يناقش الباحث بالوصف والتحليل تجربة محلية شرق الجزيرة من خلال خمسة مباحث ، وقف الباحث فيها على السكان والجغرافيا ، النشأة والتطور ، والهياكل والعلاقات ، والقوانين والأوامر المحلية ، والخدمات والتنمية .

4/ الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

وهو خاص بإجراءات الدراسة الميدانية ويحتوي على منهجية الدراسة وتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث .

7/ الفصل الرابع : النتائج والرؤية المستقبلية

ويعرض النتائج ، والرؤية المستقبلية ، بالإضافة إلي المصادر والملاحق